

تقرير عن عن البطالة في مصر

مقدمة:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في اقل قدر ممكن من الزمن.

أولاً البطالة أنواعها وأسبابها:

مفهوم البطالة:

التوقف عن العمل او عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وهو ما يطلق عليه مصطلح العاطل.

أنواع البطالة:

- ١- **البطالة الهيكلية:** وهذا النوع من البطالة ناتج عن الزيادة في بعض النشاطات الحادثة في اقتصاد الدولة وقله بعضها الاخر وهذا يؤثر على نوعيه اختيار المهارات.
- ٢- **البطالة الاحتكاكية:** هذا النوع يحدث نتيجة لزيادة التنقلات للعاملين المستمرة من عمل الى اخر ومن مهنة الى اخرى وهذا ناتج عن تغير الاقتصاد الوطني.
- ٣- **البطالة الإقليمية:** أي ان تدهور الحالة الاقتصادية لبعض الصناعات متمركزة في اقليم معين.
- ٤- **البطالة الموسمية:** هذا النوع يؤثر على بعض الانشطة الاقتصادية الى هي بطبعها موسمية مثل الزراعة والبناء والسياحة.
- ٥- **البطالة المقنعة:** وهي دائما تكون لسوء اختيار الوظيفة نفسها للفرد

اسباب البطالة:

تعدُّ البطالة من أهمِّ الأزمات التي تُهدِّدُ استقرار المُجتمعات، وتوجدُ مجموعةٌ من الأسبابِ التي تُؤدِّي إلى ظهورها، والتي تختلفُ من مُجتمعٍ إلى آخر، ومن أهمِّها: الأسبابُ السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، وكلُّ منها مُؤثِّراتٌ ونتائجٌ سلبيةٌ تُؤثِّرُ على المُجتمع. والآتيّ معلوماً عن هذه الأسباب:

الأسباب السياسيَّة:

الأسباب السياسيَّة للبطالة هي كافة المؤثِّرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمِّها:

- ١- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

٢- انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.

٣- غياب تأثير التنمية السياسيّة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية
الأسباب الاقتصادية:

الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً على البطالة، والتي تُؤدّي إلى رفع معدلاتها الدوليّة، ومن أهمّ هذه الأسباب:

١- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في الدولة، وخصوصاً مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وزيادة الطلب على العمل من جانبهم في ظل محدودية فرص العمل.

٢- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد؛ وهي بطالة مؤقتة، والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل.

٣- إحلال التكنولوجيا محل العنصر البشري، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدّخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

٤- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

الأسباب الاجتماعيّة:

الأسباب الاجتماعيّة للبطالة هي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعيّة:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

- غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت.

- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفقتها من القضايا الاجتماعيّة المهمة.

- زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس؛ بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعد في الحصول على الدخل المناسب لهم.

- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

التوزيع الجغرافي للبطالة

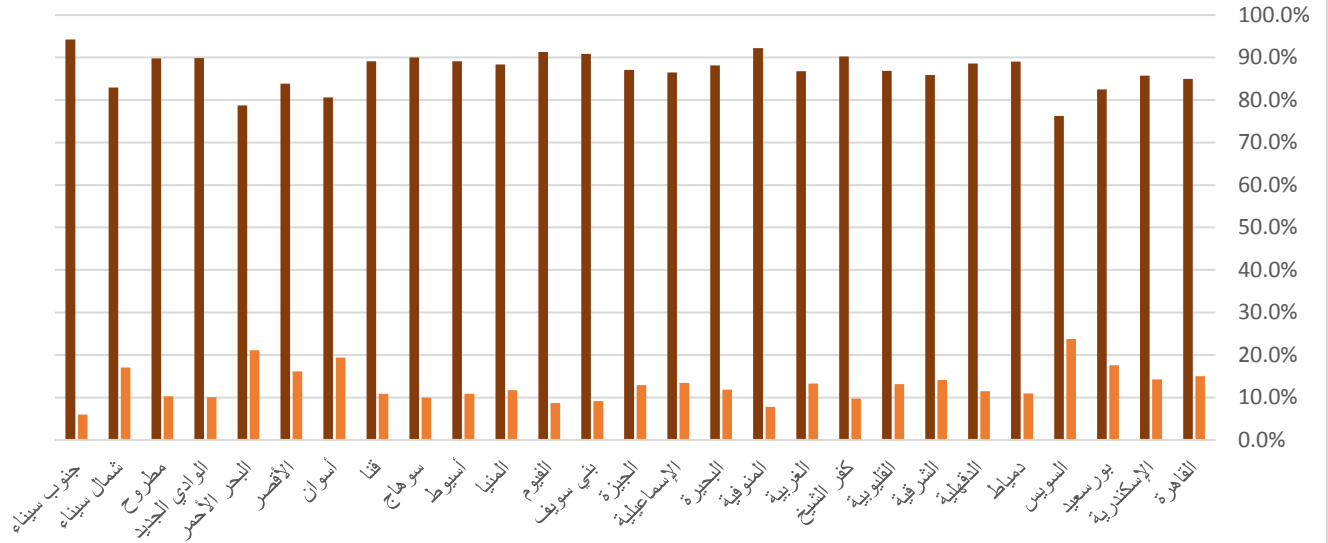
- تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تباين مؤشر البطالة بين المحافظات المختلفة بين أعداد العاطلين عن العمل والمشتغلين ونسبة كل منهم إلى حجم القوة العاملة بالمحافظة

كالآتي:

قوة العمل بالمحافظات	المشتغلين		العاطلون		المحافظة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
3198400	85.0	2718700	15.0	479700	القاهرة
1596200	85.7	1368300	14.3	227900	الإسكندرية
243800	82.5	201100	17.6	42800	بورسعيد
207300	76.2	158000	23.8	49300	السويس
476700	89.1	424600	10.9	52100	دمياط
1919000	88.6	1699600	11.4	219500	الدقهلية
2219300	85.9	1906500	14.1	312800	الشرقية
1768500	86.8	1535600	13.2	232800	القليوبية
1061400	90.3	958300	9.7%	103100	كفر الشيخ
1582000	86.8	1372500	13.2	209600	الغربية
1380800	92.2	1273200	7.8%	107600	المنوفية
2312200	88.1	2037300	11.9	274900	البحيرة
415900	86.5	359800	13.5	56000	الإسماعيلية
2340600	87.1	2038600	12.9	302000	الجيزة
981300	90.8	891400	9.2%	89900	بني سويف
973500	91.3	889000	8.7%	84500	الفيوم
1670700	88.3	1475900	11.7	194900	المنيا
1175300	89.1	1047300	10.9	127900	أسيوط
1216800	90.0	1095400	10.0	121400	سوهاج
823600	89.1	733900	10.9	89700	قنا
462000	80.6	372600	19.4	89500	أسوان
328700	83.8	275600	16.2	53100	الأقصر
126900	78.7	99900	21.1	26800	البحر
107600	89.9	96700	10.0	10800	الوادي
148600	89.8	133400	10.3	15300	مطروح
149500	82.9	124000	17.1	25500	شمال سيناء
46800	94.2	44100	6.0%	2800	جنوب
28933400	88%	2533130	12%	3602200	الإجمالي

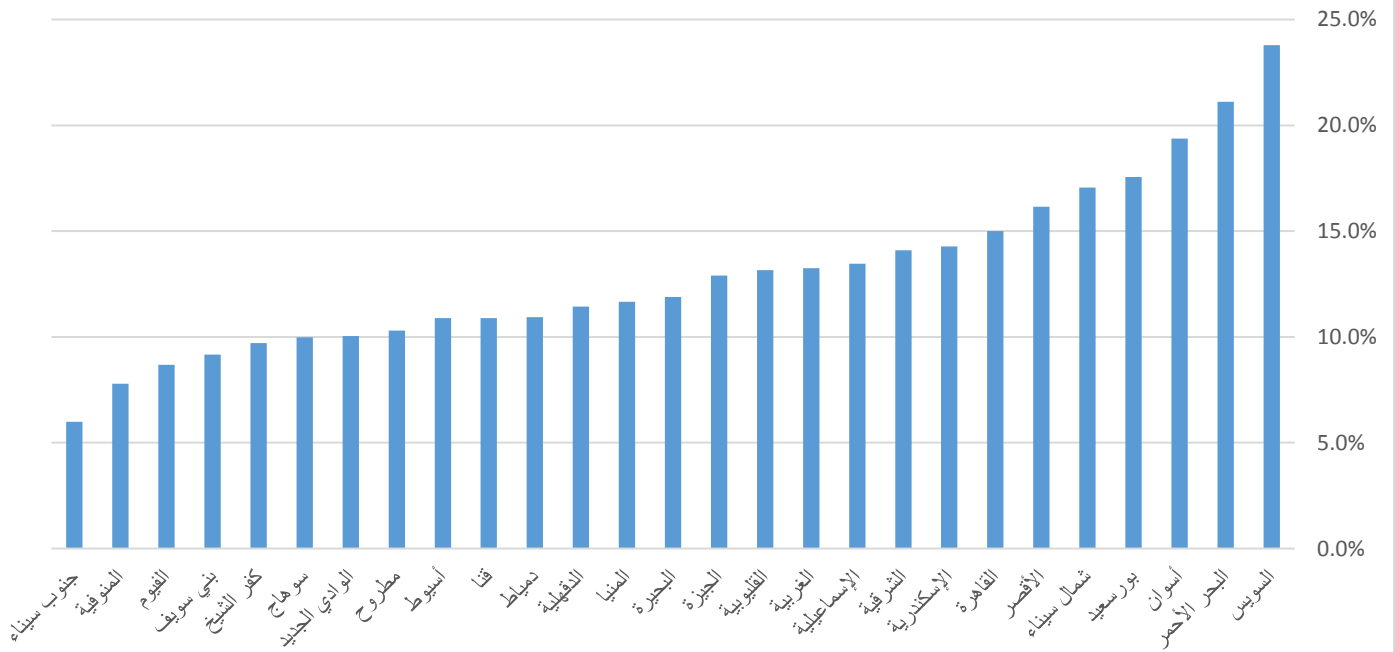
*إحصائيات عام ٢٠١٦^١

نسبة المشتغلين والعاطلين إلى إجمالي القوى العاملة ٢٠١٦



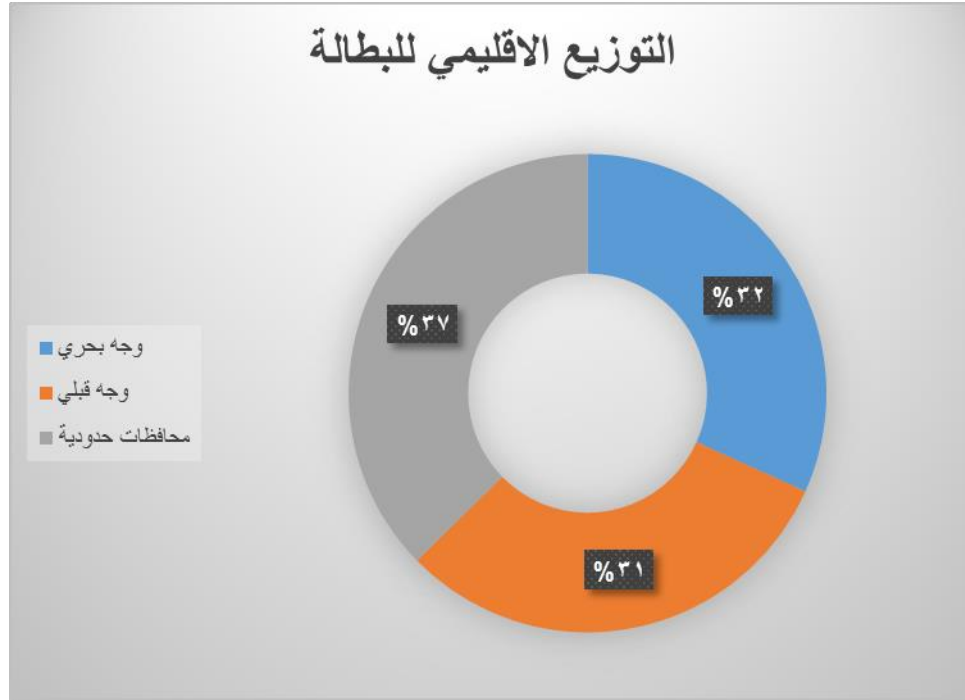
* إحصائيات عام ٢٠١٦

نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة



* إحصائيات عام ٢٠١٦

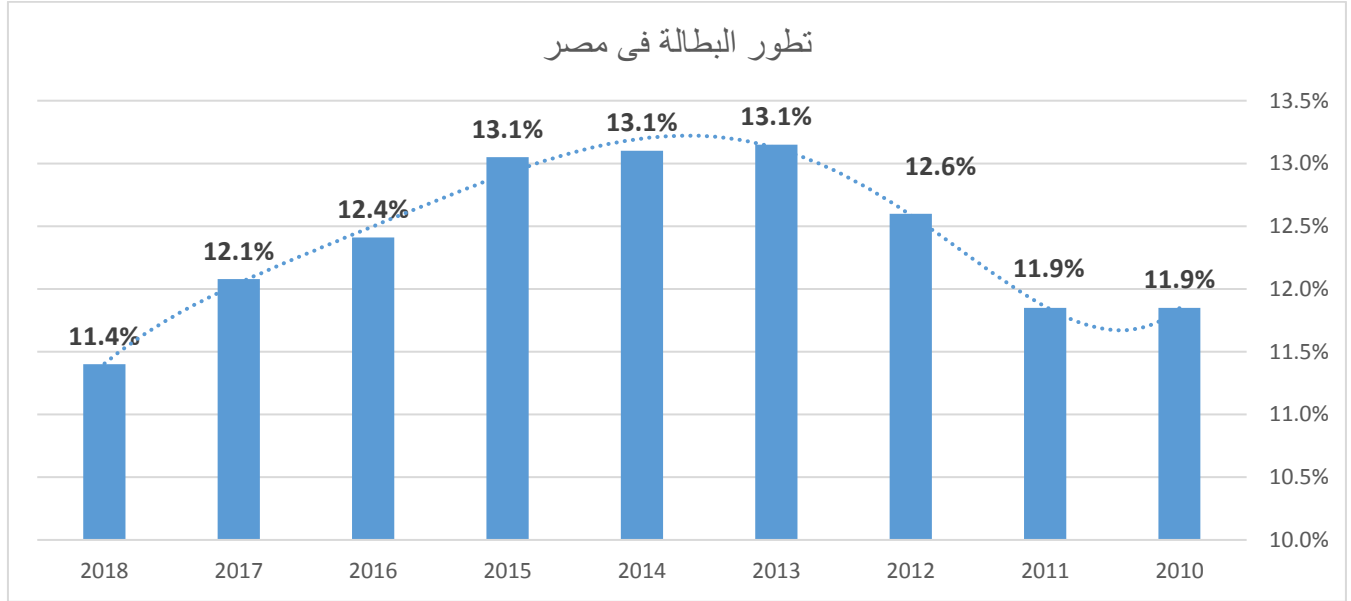
توزيع البطالة إقليمياً



* إحصائيات عام ٢٠١٦

تجربة مصر في تقليل نسبة البطالة:

اتخذت الدولة العديد من التدابير لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتشجيع العديد من القطاعات نحو الإنتاج المتزايد، واتخذت خفض معدل البطالة أحد أهم الأهداف المستهدفة تحقيقها تبعاً لتلك السياسات، فقد أصدرت الدولة متمثلة في البنك المركزي عام ٢٠١٦ مبادرة تهدف إلى دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسهمت بشكل كبير في خفض معدل البطالة من ١٣% - ١٢,٤% إلى ١٢% خلال عامين، ويشير الشكل التالي إلى تطور معدل البطالة خلال ٨ أعوام سابقة وصولاً إلى ٢٠١٧.



* إحصائيات عام ٢٠١٦ °

المحافظات الطاردة للعمالة في مصر:

في الإشارة إلي المحافظات الطاردة للعمالة أي تلك المحافظات الأقل حظاً من توافر فرص العمل الجديدة والأقل طرماً لها، وتشير تقارير عدة وأبحاث ميدانية إلي وجود محافظات الوجهة القبلي في المقدمة ولاسيما محافظتي سوهاج وأسيوط بالإضافة إلي محافظة شمال سيناء للظروف الأمنية الاستثنائية التي تمر بها المحافظة منذ سنوات وأعمال مكافحة الإرهاب الجارية فيها، وقد شككت محافظة بني سويف مؤخراً عنصر جذب للعمالة من وجه قبلي والمحافظات المحيطة نتيجة النشاط الاقتصادي والصناعي في المنطقة الصناعية في بني سويف، ومن المأمول أن تتكرر التجربة في باقي محافظات وجه قبلي ونظيرتها التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وطرده للعمالة.

وبالرغم من وجود السويس في مقدمة المحافظات كثيفة البطالة إلا أن المشروعات المدشن منه والمقام مؤخراً في العام ٢٠١٧-٢٠١٨ ساهم في توفير العديد من فرص العمل لأبناء المحافظة في مشروعات محور قناة السويس وميناء الأدبية.

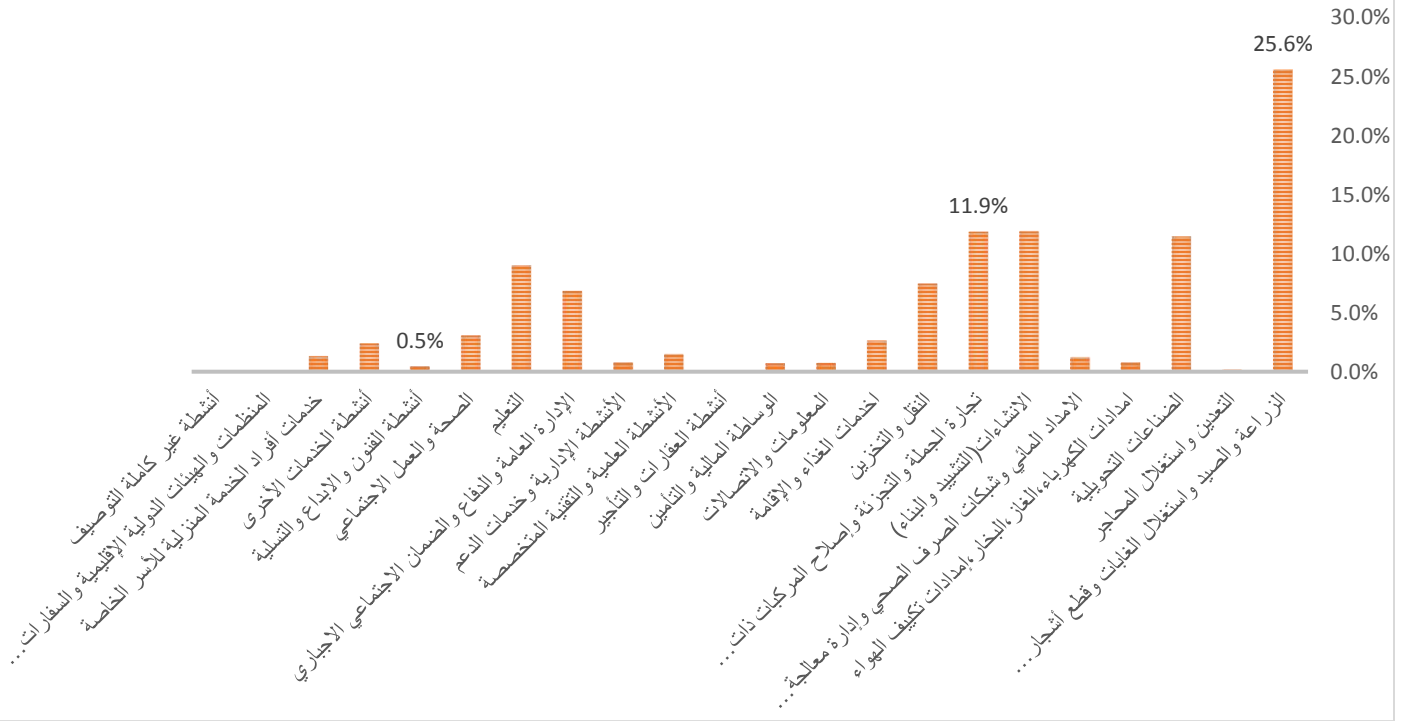
توزيع معدلات ونسب التشغيل حسب القطاع:

وعند التطرق لحجم فرص العمل بالقطاعات المختلفة فيجدر الإشارة إلي تقرير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء والصادر باسم مصر في أرقام في مارس ٢٠١٨، وقد أشار إلي وجود تباين في نسب التشغيل بين القطاعات المختلفة في العام ٢٠١٦ كالآتي:

النسبة	الإجمالي	النشاط
25.6%	6477800	الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع أشجار الاخشاب وصيد الأسماك
0.2%	41000	التعدين واستغلال المحاجر
11.4%	2900400	الصناعات التحويلية
0.8%	202400	امدادات الكهرباء،الغاز،البخار،إمدادات تكييف الهواء
1.2%	306900	الامداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة معالجة النفايات
11.9%	3009300	الانشاءات(التشييد والبناء)
11.9%	3004000	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
7.5%	1887500	النقل والتخزين
2.6%	667800	اخدمات الغذاء والإقامة
0.7%	188300	المعلومات والاتصالات
0.7%	181200	الوساطة المالية والتأمين
0.1%	36100	أنشطة العقارات والتأجير
1.5%	377000	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة
0.8%	200600	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم
6.8%	1728800	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري
9.0%	2282800	التعليم
3.1%	779600	الصحة والعمل الاجتماعي
0.5%	116800	أنشطة الفنون والابداع والتسلية
2.4%	607700	أنشطة الخدمات الأخرى
1.3%	330300	خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر الخاصة
0.0%	4100	المنظمات والهيئات الدولية الإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية
0.0%	1000	أنشطة غير كاملة التوصيف
100.0%	25331400	الإجمالي

*إحصائيات عام ٢٠١٦

معدلات التشغيل حسب النشاط الاقتصادي



* إحصائيات عام ٢٠١٦

تجارب الدول في تقليل وتخفيض البطالة البرازيل / الهند:

البرازيل:

اتخذت البرازيل اتجاهين متوازيين للحد من البطالة

الاتجاه الأول: تحقق من خلال دعم الاستثمارات في المشروعات الكبرى كثيف العمالة منها والمتوسط، مما أسهم في مضاعفة النمو الاقتصادي للبلاد نتيجة زيادة معدلات الانفاق الاستهلاكي كرد فعل مباشر عن توافر فرص العمل ومع ارتفاع معدلات النمو دعم الاتجاه الثاني.

الاتجاه الثاني: دعم المشروعات الصغيرة من خلال عدة وسائل الفني منها والمالي، مما دعم المناخ الاستثماري بالبلاد والعمل على تشجيع دمج المشروعات الصغيرة بالاقتصاد الرسمي.

الهند:

اتجهت الهند مباشرة نحو دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من سمة التمويل البسيط والنتيجة الأقرب

مقارنة بالصناعات والقطاعات الكبرى، وبناءً على ذلك قامت الحكومة الهندية بالآتي:

وقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:

١- **الحماية:** حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص ٨٠ سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.

٢- **التمويل:** بمعنى السماح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبأجل مختلفة.

٣- **توفير البنية الأساسية لتلك المشروعات** وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

٤- **السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة** بشرط تصدير ٥٠% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

جهاز مستقل:

بجانب إنشاء جهاز مستقل لمتابعة قطاع الصناعات الصغيرة تحت مسمى " إدارة الصناعات الصغيرة والريفية" وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة .. كما يقوم هذا الجهاز أيضاً بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضاً السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

صندوق لتطوير التكنولوجيا:

في الوقت نفسه أنشأت الحكومة صندوقاً آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة بها رصدت له ٥٠ مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

كما تقوم الحكومة الهندية أيضاً بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع القوى والمياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية .. وفي هذا الصدد تقرر مؤخراً إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى ١,٢٥٠ مليار دولار يضم ٥٠ معهداً فرعياً للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك.

ويتضح جلياً من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

لازالت بعض المشاكل المزمنة قائمة:

ولا يعني هذا الدعم الحكومي للصناعات الصغيرة في الهند خلو التجربة من المشاكل فما زالت العقبات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع، والمشاكل التي تحد من انطلاقه في معظم الدول النامية موجودة كذلك في الهند ولعل من أهم هذه المشاكل والعقبات: نقص التمويل، ونقص المعلومات، ونقص المهارات، بالإضافة إلى غياب عنصر التسويق الجيد والمنافسة للقطاع الصناعي المنظم في الداخل والخارج.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض أعداد البطالة:

تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها، ويتمثل دورها في الآتي:

١- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

٢- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وايضا يفتح ابوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي، ولذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الاندثار. والمطلوب من رجال الأعمال والدولة إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقاً لأحدث التقنيات مع الحفاظ علي الهوية المصرية الأصيلة، مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسياً ومادياً واجتماعياً حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالابداع والاصالة.

٣- تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

٤- يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

٥- وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

علاج مشكلة البطالة ودور الدولة ودور القطاع الخاص في إيجاد حلول لهذه المشكلة:

من أهم سمات الواقع المصري هو عدم وجود سياسة تكاملية بين الدولة والقطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني، حيث تتعدد جوانب ومسببات البطالة بين أسباب إدارية وهيكلية وتنظيمية بالإضافة إلى وجود عجز تمويلي في بعض الأحيان مما يؤدي في إجهاض العديد من السياسات نحو مواجهة البطالة.

وبالتالي من أهم المقترحات نحو الحد من مشكلة البطالة في مصر الآتي:

- اتخاذ المزيد من التدابير نحو منح التمويل للمشروعات الصغيرة من التحقق وفحص المشروعات الممنوحة والتأكد من وجودها على أرض الواقع بالإضافة إلي المراجعة الدورية لتلك المشروعات والتأكد من تطابقها من الملف الائتماني.

- دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعرفة والخبرة الفنية في مجالاتهم بالإضافة إلي الخبرة التسويقية والتصدير للخارج، والإنتاج طبقاً للمعايير العالمية لدعم الصادرات المصرية.

- العمل على ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص ولاسيما المشروعات الكبرى بما يحقق خطوط إنتاج تكاملية تؤدي في نهاية المطاف إلي إنتاج منتج نهائي عال الجودة ساهم في تنشيط العديد من القطاعات والصناعات في الاقتصاد المحلي من خلال المشاركة التكاملية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

- العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مكاتب التمثيل التجاري بالخارج، من خلال عملها بفتح المزيد من الأسواق بالخارج أمام المنتجات المصرية بالإضافة إلي العمل على فتح المزيد منها، حيث يتواجد في افريقيا ذات أكثر من ٥٠ دولة ١١ مكتب تمثيل تجاري فقط.

وسائل وسياسات لحل مشكلة البطالة

- تأهيل الخريجين من الشباب حول حاجة سوق العمل للتخصصات المختلفة، وتأهيلهم بما يتطلبه سوق العمل وتوجيههم إلى التخصصات المهنية التي يعزف عنها الكثير من الشباب.
- تنظيم عملية استخدام العمالة الوافدة وتوفير فرص العمل للسكان المحليين.
- تنشيط المناخ الاقتصادي وتطوير أساليب وطرق العمل التي توفر فرص عمل جديدة.
- إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة، وعدم استخدام الآلات، والتي تأخذ مكان عمل الكثير من الأيدي العاملة وتؤدي إلى تسريحهم.
- عمل الدراسات الاستراتيجية وإنشاء المراكز المتخصصة التي تنظم فرص العمل داخل المجتمع.
- التعاون فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص في محاولة توفير فرص العمل المختلفة.

دور القطاع الخاص في علاج مشكلة البطالة:

- التشبيك مع الجامعات لموائمة احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم.
- تحسين الأجور ومنح الحوافز للطلبة الخريجين لمساعدتهم على بناء مستقبلهم.
- توفير التدريب العملي خلال التخرج وبعده من الجامعة لتحسين مهارات الخريجين وتسهيل دمجم في سوق العمل مستقبلاً
- لتوظيف حسب الكفاءة والمهنية، والابتعاد عن التوظيف العائلي أو حسب الوساطة والمحسوبية.

ما هي الإجراءات التي على مصر اتخاذها لحل مشكلة البطالة:

تحسين نوعية العمالة:

تطور عملية التعليم والتدريب من إنتاجية العمالة وبالتالي يمثل ذلك استثمار في رأس المال البشري وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال العيني.

واستمرار عملية التعليم والتدريب المهاري يزيد من التطوير النوعي للعمالة حيث تتحدد إنتاجية العمالة بدرجة كبيرة وفقا للتعليم والتدريب والخبرة ومدى استيعاب التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية والتوسع في المدخلات المستخدمة تعتمد بدرجة كبيرة على التأهيل التكنولوجي فالعامل الذي لا يملك آلة أو معدة لن يكون منتجا جيدا وكذلك العامل الذي لديه معدة أو تكنولوجيا غير مدرب على استخدامها لن يكون منتج جيد.

ويتطلب النمو في إنتاجية العمالة تحسين القدرات البدنية والعقلية لقوة العمل من خلال التحسين والتطوير التكنولوجي وعن طريق تبديل الموارد من الاستخدام الأقل إلى الأعلى إنتاجية.

١- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية:

التوسع في العمالة وتنمية مهاراتهم وتدريبهم ليس أفضل من الموارد الطبيعية والتي يتم استخدامها من العناصر الأسواق في العملية الإنتاجية ، حيث أن العرض الوافر من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يمثل عامل مساعد وهام لنمو الاقتصاد، ولكن يجب أن يتم استغلال هذه الموارد بكفاءة حيث نجد بعض الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية لديها كميات كبيرة من الموارد الطبيعية ولم تقم باستغلالها بكفاءة وبالتالي لم تحقق معدلات عالية للنمو وعلي العكس من ذلك تعاني بعض الدول من نقص في الموارد الطبيعية ورغم ذلك تحقق معدلات نمو صناعي مرتفع.

والتغيير في عرض الموارد لمواجهة طلب المستهلكين بتقديم منتجات جديدة أو إستخدامات جديدة كلها تمثل إعادة استخدام أمثل للموارد، كما أن تحقيق الأرباح هي التي تؤدي إلي التوسع والابتكار والتطوير والتغيير.

٢- تشجيع الاستثمار بشكل جيد وتقليل نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين والمزيد من التسهيلات للحصول على الأراضي اللازمة لمزاولة النشاط والتمويل اللازم.

ويؤدي الإنفاق الاستثماري إلي التوسع في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والاهتمام بالبنية الأساسية وصيانتها من طرق وكباري ومطارات وموانئ ونظم مواصلات واتصالات ومياه نقية وصرف صحي وهي متطلبات لعملية النمو وجذب الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا المتقدمة.

كما يجب العمل على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي والعربي المباشر من خلال صياغة السياسات التي تحقق المزايا التنافسية وتعمل على جعل مصر جاذبة للاستثمار وليست طارئة له.

٣- التحسين التكنولوجي:

يعمل التقدم التكنولوجي على تحسين السلع بأنواعها الاستهلاكية والاستثمارية وعلني رفع كفاءة المدخلات، والتعرض للتحسين التكنولوجي يقترن بالاستخدام الأكثر فاعلية للمواد المتاحة التي يجب أن توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة ويرتبط التحسين التكنولوجي بالإنفاق على البحوث والتطوير.

والتحسين التكنولوجي والاستثمار مرتبطاً معاً ويمثلا علاقة مغلقة نسبياً فالتقدم التكنولوجي عادة ما يتطلب الاستثمار في آلات ومعدات جديدة ومن الضروري إقامة المصانع اعتماداً على التكنولوجيا المتقدمة والمشروعات الصناعية تقوم بالإنتاج استناداً على أنشطة البحوث والتطوير وهي مقومات هامة لنمو الإنتاجية حيث تهدف إلى استخدام أنواع جديدة أو زيادة في كمية السلع أو المعدات الرأسمالية.

٤- حسن الإدارة وكفاءة التخصيص:

كمية ونوعية المدخلات لا تؤدي بدرجة كاملة إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية، وإذا كانت الموارد الأولية جيدة فيجب أن تنظم وتدار في عملية الإنتاج بطريقة فعالة ومن هنا يظهر أهمية ودور المنظمون ونوعية وكفاءة الإدارة والتي تحدد بدرجة كبيرة نمو الإنتاجية. وبالإضافة إلى وظائف الإدارة النمطية من التنظيم والرقابة واتخاذ القرارات يجب أن تعمل الإدارة على :

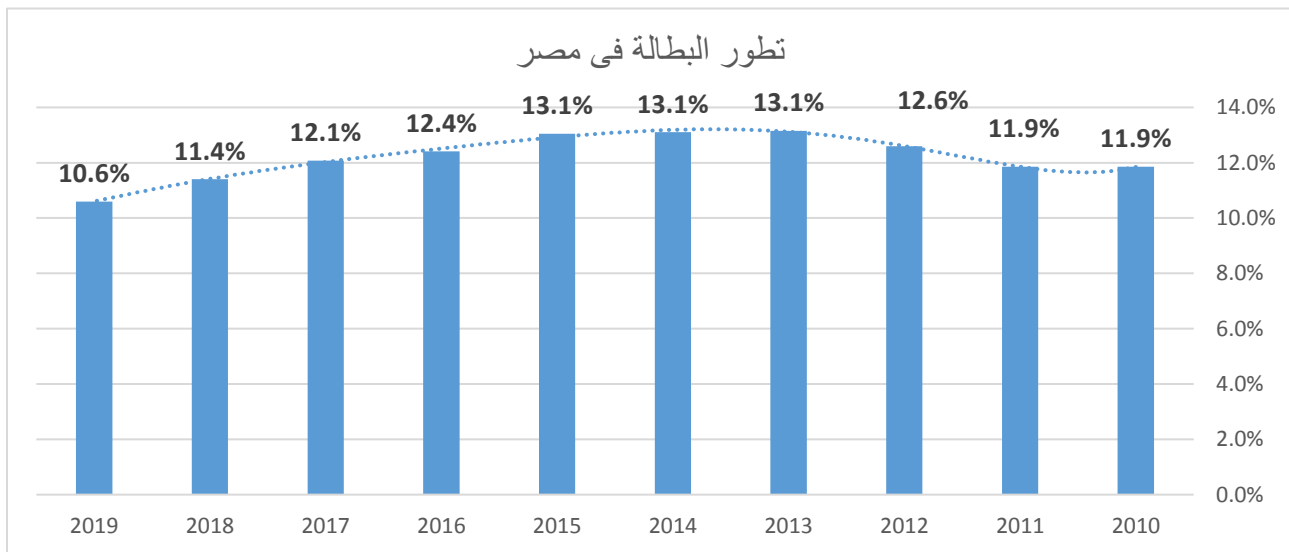
تشجيع التغيير في المنتجات وفنية الإنتاج والتسهيلات الرأسمالية

الإمداد بألية مناسبة تعمل على توفير الكفاءة في إعادة تخصيص الموارد

تطوير المنتجات والتغيير في عرض الموارد وهيكل الطلب

توقعات نسبة البطالة خلال موازنة ٢٠١٩/ ٢٠١٨

ومن المتوقع، أن تؤثر إجراءات إصلاح المالية العامة للدولة وكذلك المزيد من السياسات النقدية والبرامج التمويلية إلي خفض معدلات البطالة، كما تشير توقعات الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلي خفض معدل البطالة من ١١,٤% في العام المالي السابق ٢٠١٧-٢٠١٨ إلي ١٠,٦% في ٢٠١٨-٢٠١٩، حيث أن الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري ساهم في رفع الطاقة الإنتاجية سوف يؤدي إلي تقليل نسبة البطالة في السوق المصري إلي ١٠,٦% كما يوضحه الشكل التالي:



د. عبد المنعم السيد

مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية